

ان أحدهم ذبح مئة رجل في مكان واحد وهم ينظرون اليه يذبح الواحد بعد الآخر ولا يمدو عليه منهم أحد !! هكذا هدم أولئك الرؤساء أركان السيادة الإسلامية بهدم التعاليم الحكيمية التي جاءت بها الشريعة واتبعها العقلاء الراشدون فحق للامة ان تقول فيهم «ربنا انا أظننا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا»

(لها بقية)

الجرائد

(وظائف أصحابها)

حاليا في الشرق والغرب

لأصحاب الجرائد ثلاث وظائف لم تجتمع لطبقة من طبقات الناس وهي التعليم العام والخطابة العامة والاحتساب (الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) وموضوع تعليمهم وارشادهم وأمرهم ونهيهم الامة حاكما ومحكوميا عالميا وجاهليا صانعا وزارعا وتاجرها . فهم الذين يهجون للامة طرق السياسة المثلى، وينصبون لهم الاعلام والصوى، كيلا يضلوا في مجاهلها ويمتالوا في مداميها واغفالها، وهم الذين يبنون للقضاة والحكام خفايا القضايا وحقائق الواقعات مقرونة بما ينطبق عليها من أحكام الشرائع والقوانين ، وهم الذين يصحبون أمراء العساكر في اقامتهم ويرافقون قواد الجيوش في غزواتهم فيشرحون لهم في الحل والترحال حال جنودهم وما يلزمها ويكونون لهم عيوننا يتجسسون لهم أخبار أعدائهم ويطلعونهم على خفايا أعمالهم ويرسمون لهم «خرائط» البلاد التي يطرقونها

ويصورون لهم طرقها ومضايقتها وموارد المياه فيها فالملوك والولاة والقضاة والحكام والامراء والقواد في حاجة اليهم يقتبسون من علومهم ويقتربون من عيالهم (بحارهم)

وهم الذين يرشدون الاساتذة والمعلمين الى طرق التعليم القريبة واساليب البحث المفيدة ويوصلون اليهم ما اهتدى اليه أبناء صنفهم من الاستنباطات الحديثة والاكتشافات الجديدة وينتقدون مصنفاتهم فيظهرون غشا من سمينها ويميزون بين فاسدها وصحيحها فيساعدونهم بذلك على تمحيص الحقائق واظهار الدقائق فالعلماء والاساتذة تلامذتهم والمؤلفون عيال عليهم . وشأنهم مع الزراع والصناع والتجار كشأنهم مع الامراء والحكام والعلماء سواء بسواء

وهم الذين يهدون الآباء والامهات والقائمين على التربية الى فضائل الاخلاق وكرائم السجايا وكيفية طبع النفوس عليها لتكون ملكات واسخة كما يهدونهم الى كيفية التوقي من الصفات الذميمة والاحتراز من غوائلها والتملص من حبالها فهم اساتذة الامة في مجموعها واصنافها وافرادها وهم الوصلة فيها بين الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة لها يبينون لكل فريق الحقوق التي له والواجبات التي عليه بأزاء الفريق الآخر فصناعتهم أشرف الصناعات وعملهم أفضل الاعمال

يتسع نطاق هذه الصناعة في الامة باتساع عمرانها ورواج أسواق العلوم والمعارف فيها وذلك ما نشاهده في الممالك الغربية ، اتسع نطاق الصحافة فيها حتى صار لكل صناعة ولكل فن جرائد مخصوصة لا تبحث الا فيها وفيما هو من لوازمها ، وبديهي ان جريدة تقصر ابحاثها على

موضوع واحد لا بد أن تبلغ منه غاية لا يمكن أن تبلغها مع تعدد المواضيع وكثرة الأبحاث المختلفة ومن هنا يتجلى أن هذه الصناعة في الشرق أصعب منها في الغرب . ولو فرض أن القارئ عليها أكفاء وفي درجة واحدة في الإنشاء والتحرير والمعارف ومع أن البعد بين أصحاب الجرائد في الخافقين كالبعد بين أعمها في العلوم والفنون . ترى هذه الصناعة عند الغربين زداد ترقيا واتقاناً عاماً عن عام حتى عزموا في هذه الأيام على أن يحملوا المن يتصدى لإنشاء الجرائد دراسة مخصوصة حتى إذا ما أتمها وأخذ الشهادة المدرسية بها يؤذن له بالتصدي لهذا العمل العظيم

هذه إشارة إلى ما عند القوم في ترقى هذه الصناعة وأما عندنا

فهي كما قيل

لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى سامها كل مفلس
في بلاد الدولة العلية لا يعطى الامتياز الا لقوم يشترط أن يكونوا
في سن مخصوصة وعلى مقدرة مالية مخصوصة وسيرة أدبية معلومة وهي
شرايط يحسن مراعاتها وان كانت غير كافية إلا ان المصيبة في سيرة
القائمين على تنفيذ القانون فانهم لا يعجزهم جعل المستحق غير مستحق
وحرمانه من امتياز الجريدة اذا طلبه واعطاؤه لغير المستحق له! فالشروط
هناك ترجع الى شرط واحد وهو بذل الدراهم والدنانير ولهم أعدار في
رد طلب من يمسك يده عنهم بعضها له شبهة قانونية وبعضها لا ينطبق
على عقل ولا قانون ولكنهم ليسوا بمسؤولين ، ومن غريب هذه
الاعذار ما وقع لمدير جريدتنا فانه طلب امتياز مطبعة وجريدة تسمى

« الفيهاء » في طرابلس الشام وبعد استيفاء الماملات القانونية لدى
 حكومة طرابلس أعطي مضبطة من مجلس ادارة اللواء بأنه مستحق
 للامتياز قانوناً وقد أخذت عليه اليهود اللازمة ورفعت أوراقه لوالي
 بيروت لاجل اعطائه امراً بما تقتضيه المضبطة ليرفع الجميع الى الاستانة
 العلية فترى الوالي بالامر مدة طويلة لم يرف في غضونهما الخا بالطلب ...
 ثم بعد ذلك أجاب بأن اعطاء امتياز بالمطبعة لا مانع منه وأما
 الامتياز بالجريدة فهو غير جائز ! « لان طرابلس فيها جريدة فاذا صار
 فيها جريدة ثانية يجب المراقب لتلك الجريدة (السنسور) حيث يصير
 مكلفاً بمراقبة جريدتين ! » وهكذا اقتضت رحمة عثمانو رشيد بك وشفقته
 على المراقب الطرابلسي ان يحرم الطالب من نيل رغبته وهو نسيب
 المراقب فياليت هذه الرحمة كانت عامة من عطوفة الوالي لجميع الرعية
 ولقد كان هذا الافراط في الرحمة على رجل واحد مدعاة الاستغراب من
 جميع الذين سمعوا العذر واختلفوا في العلة الحقيقية فقال بعضهم انها
 تقصير طالب الامتياز وعدم ارضاء الوالي وقال آخرون ان صاحب
 جريدة طرابلس قد شق عليه وجود جريدة مزاحمة لجريدته في بلده
 فاتخذ الوسائل التي لا ترد عند عطوفة الوالي لمنع اجابة الطلب ، وعلى
 ذلك فقس

وأما في مصر فقد أهملت بالذبة للمطبوعات القوازين وصار الناس
 فيها فوضىّة هجم على انشاء الجرائد من ليس في المير ولا في النفسير
 فصار كالتعرض الباح لكل أحد ، ولا شك في انه شر من العرض الذي
 يباع ويستأجر لان الاخير لا يخلو من بعض الصون والعزة ، والتفاوت

بهذا الاعتبار لا ينافي ترقى بمض الجرائد في مصر عن الجرائد في سوريا وفي الاستانة عموما ولذلك سبيان أولها ان شدة الضغط هنالك على المطبوعات عامة وعلى الجرائد خاصة واحتياج طالب امتياز الجريدة الى ارتكاب جريمة الرشوة بصرف أفاضل الناس عن الاقدام على هذا الامر فيسقي في غير أهله، وثانيهما ان فقد الحرية والاغراق في المراقبة والاخذ على الايدي والاكرام على مدح المذموم وذم المدوح من شأنه افساد الاخلاق واضعاف الاستعداد والهبوط بالمعارف والفضائل الى أسفل درك الانحطاط، وأنى ينمو علم من هو مضطر الى كتمان العلم - كما قال سلفنا - لا يزكو الا بالاتفاق؟ وكيف تبقى فضيلة من هو مجبر على الكذب والنفاق مع ان العمل هو الذي يطبع الملكات في النفوس؟ وانا نعلم أن بعض من ابتلوا بهذه الصناعة (وأكثرم ابتلي بها قبل هذا الضغط الشديد) أصحاب فضائل وهم يجاهدون أنفسهم ويودون التلصص من هذا البلاء ولقد حاول صاحب جريدة الثمرات الفاضل ترك جريدته اكثر من مرة ولكن كان يلزمه بالصبر والثبات بمض أفاضل القارئ لها، وأشهد أنها أقرب الجرائد السورية الى الصدق وأبعدها عن التملق والنفاق ولقد عهد في ادارتها وكتابتها أخيراً الى من لم يخرج بها عن خطها الاولى من التحري بقدر الامكان

هذا بمض نتائج الضغط وفقد الحرية ولا يقل عنه الافراط في الحرية فخير الامور أوساطها وكلا طرفي قصد الامور ذميم. ان اهمال أمر المطبوعات في مصر وترك الناس وشؤونهم فيها قد جاء بنتائج خسيئة منها تهجم السفهاء على أصحاب المقامات الرفيعة بحق وبغير حق

ونشر الكلام المخل بالآداب والمضلل للأفكار حتى ارتفعت الثقة من كل جريدة تحدث ما لم يكن لها عون وظهير من وجهاء البلاد . والنفور على أشده من الجرائد السياسية وعسى أن يكون عن ترق في الفكر فيدعو إلى الاعراض عما لا ينبغي والاقبال على ما ينبغي

تردد بعض الجرائد الشكوى وتظهر التبرم من الحكومة لأنها حكمت على الكثيرين من أصحاب الجرائد في الدعاوي التي أقيمت عليهم ولم تراع حقوق هذا المنصب الشريف الذي هو ارشاد الأمم وهداية الشعوب ولم تحفظ كرامة أصحابه . والصواب أن الحكومة المصرية مقصرة في تربية أصحاب الجرائد الذين نطقوا أكثرهم على هذا المنصب الشريف على غير استعداد فصيروه خسيساً فهم أهل غواية واغواء لأهل هداية وارشاد . جعلوا الجرائد سبابة شتامة كذابة أفاكة مذاعة خداعة يشتركون بهذه الرذائل ثمنا قليلا . حتى صارت الجرائد العربية محقرة مردولة، قال بعض الظرفاء الأذكاء أن أصحاب الجرائد والمشتريين بها يصدق عليهم قوله تعالى (سماعون للكذب كالون للسحت) الأول للأواخر والأخر للأوائل . وقال صاحب السمادة مصطفى ذهني باشا متصرف بولي « في ولاية قسطنطيني » عندما كان متصرفا في طرابلس الشام: أن الله تعالى يكره لنا الاشتراك في الجرائد وابتاعها بدليل حديث البخاري الشريف « ويكره لكم قيل وقال وإضاعة المال وكثرة السؤال » وهذه المكروهات الثلاث تجتمع في الجرائد . ولكن إضاعة المشترك المال وأكل صاحب الجريدة السحت قد قل كل منهما في هذا الوقت

فاننا نرى أكثر الجرائد تشكو من مماطلة المشترين وليهم في الدفع
وان كانوا واجدين

فنسأل الحكومة المصرية مع السائلين ان تتلافى هذه القوضى في
المطبوعات وتضع لها قانونا عادلا يوقف القائمين عليها عند حدودها ويغل
أيدي المباشين الذين شوهوا وجهها ومثلوا بها شر تمثيل فلا يليق بحكومة
قانونية ان تترك أهم المصالح الوطنية وأشرفها العوبة للاعبين وسخرية
للساخرين وان وقعت الامة من ذلك في ضلال مبین

تقويم الافكار

« لحضرة الفاضل حموده اقندي (بك) عبده المحامي »

ان جهل الناس بكنه الحقائق لما يقودهم الى التخطي في السير والعناية
في الافعال ويؤدي بهم الى الانقلاب في الاحوال والارتباك في الافكار
وبقدر ما يفيد معرفة الحقيقة في الناس تعظم أهميتها ويكون الجهل بها من
أشد الاضرار على الافراد ومن أقوى عوامل الانحطاط . لهذا كان من
اللازم على كل أمة ناشئة أن تجعل من أهم واجباتها تبیان الحقائق خصوصا
ما كان منها متعلقا بالنظام . والجرائد بما لها من الانتشار وتسميمها الجهات المختلفة
والاصقاع المتباعدة هي التي تقوم ببحث تلك الحقائق وكشف الغموض عنها
ولا سيما وان الناس يألون مطالعتها وتشتاق نفوسهم الى تلاوتها ولا فرق في ذلك
بين العامة منهم والخواص وهذه هي حكمة انشاء الجرائد في الامم بيد أنه
يلزم أن يكون القائمون بأمرها من أحسن الناس سيرة في الاخلاق
والصفات وأوسعهم اطلاعا في المعارف والمعلومات وأن يكونوا أكثر